موارد MAWARID FINANCE للتمويل

الصكوك الوطنية
NATIONAL BONDS

سُـــهـــولـــة *Souhoula*

الشروط والأحكام

ادّخر مع إنفاق كل درهم

تُصدر بطاقات سهولة الائتمانية بواسطة موارد للتمويل ش.م.خ. حصرياً لعملاء شركة الصكوك الوطنية ش.م.خ.

الجزء (أ): شروط وأحكام عامة

1- مقدمة

عميلنا العزيز/ حامل البطاقة المغطاة،

استناداً إلى موافقة موارد للتمويل ش.م.خ على تزويدكم بمميزات وخدمات البطاقة المغطاة، بهذا توافقون على الأحكام والشروط التالية وتعديلاتها من وقت لآخر ("الشروط والأحكام").

نظراً إلى أن هيكل البطاقة المغطاة يتطلب ضمان في شكل صكوك تعادل مبلغ الحد الائتماني للبطاقة ليتم رهنه لدى موارد للتمويل. بهذا نبلغكم بأن تقوموا بتحديد عدد من الصكوك المتوفرة في حسابكم لدى شركة الصكوك الوطنية، من أجل أن تقدم موارد للتمويل خدمات ومزايا البطاقة المغطاة.

كما ننصحكم بعدم استخدام البطاقة في النفقات غير الضرورية.

2- تعريفات

الدرهم: يعني العملة القانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ماكينة الصراف الآلي: تعني ماكينة الصراف الآلي أو أي ماكينة لتشغيل البطاقات أو جهاز سواء كان يتبع لموارد للتمويل أو أي من المصارف الأخرى المشاركة أو المؤسسات المالية أو شبكة أجهزة الصراف الآلي العالمية الخاصة بماستر كارد، أو الشبكات التابعة لها، كيفما يكون الحال والتي تقبل البطاقة للمعاملات.

البطاقة تعني، فيما يتصل بحامل البطاقة، كل بطاقة لموارد للتمويل من ماستركارد تصدر لحامل البطاقة الرئيسية أو حامل البطاقة الإضافية بين الحين والآخر وتشمل أي بطاقة يتم إصدارها لاحقاً أو تجديدها أو استبدالها (إن وجدت).

حامل البطاقة يعني: فيما يتصل بالبطاقة، الشخص (الأشخاص) الذي/ الذين تصدر لهم البطاقة من قبل موارد للتمويل ويشمل ذلك حامل البطاقة الرئيسية وحامل البطاقة الإضافية.

حساب البطاقة يعني حساب موارد للتمويل لاستثمار المضاربة ويُفتَح من قبل موارد للتمويل، حيث يُودَع الحد الائتماني للبطاقة ويُستخدَم لإجراء كافة عمليات الإضافة والخصم المستلم أو المتكبد من قبل حامل البطاقة الرئيسية و/أو حامل البطاقة الإضافية (إن وجد) وأي رصيد يومي غير مستخدم يُستثمَر على أساس المضاربة من قبل موارد للتمويل بموجب هذه الشروط والأحكام.

طلب البطاقة يعني طلب البطاقة الموقع من قبل مقدم الطلب والذي يشكل جزءً لا يتجزأ من هذه الشروط والأحكام.

الحد الائتماني للبطاقة هو مبلغ الحد الأقصى الذي يمكن استخدامه من خلال البطاقة الممولة من قبل حامل البطاقة الرئيسية من ماله الخاص أو من خلال الدخول في عقود مرابحة.

كشف حساب البطاقة هو كشف الحساب الشهري لحساب البطاقة المرسل من قبل موارد للتمويل إلى حامل البطاقة الرئيسية ويوضح (1) مبالغ الخصم والإضافة في حساب البطاقة فيما يتصل بالمعاملات (2) الربح الموزع (إن وجد) لحساب البطاقة و(3) مبلغ المكافأة (إن وجد) من موارد للتمويل (بناءً على تقديرها الخاص) إلى حساب البطاقة (4) مبلغ ربح المرابحة (إن وجد).

الشريحة وتعني الشريحة الدقيقة المثبتة في البطاقة البلاستيكية الخاصة بخدمة الدفع الشامل المقدمة وتمنح خاصية تأمين عالية للبطاقة (البطاقات) حيث تمتاز بآلية تحقق متقدمة وخيارات استخدام سهلة تقدمها المؤسسات المالية إلى حامل البطاقة (البطاقات).

التاجر، تعني أي شخص، مؤسسة، شركة أو جهة اعتبارية تقدم بضائع و/أو خدمات و/أو مزايا أخرى وتقبل البطاقة أو أرقام البطاقة كوسيلة دفع من قبل حامل البطاقة.

عقد المرابحة، يعني العقد المبرم بين موارد للتمويل وحامل البطاقة الرئيسية والذي تقوم موارد للتمويل بموجبه بالبيع لحامل البطاقة بصيغة المرابحة مقابل سعر البيع، أو على أساس ملكية حصة شائعة محددة.

رقم التعريف الشخصي: يعني الرقم السري الصادر أو المعدل من قبل حامل البطاقة ليمكنه/ يمكنها من استخدام البطاقة.

نقطة البيع: تعني جهاز نقطة البيع التي تقبل البطاقة أو أرقام البطاقة كوسيلة للدفع من قبل حامل البطاقة لشراء البضائع أو الخدمات.

البطاقة الرئيسة: تعني البطاقة الصادرة من قبل موارد للتمويل إلى حامل البطاقة الرئيسة.

حامل البطاقة الرئيسية: تعني الشخص باستثناء حامل البطاقة الإضافية والذي يقوم بفتح حساب البطاقة لدى موارد للتمويل والذي تُصدَر باسمه البطاقة الرئيسية.

الإنفاق المؤهل يعني جميع النفقات التي تتم على البطاقات التي تكون مؤهلة لكسب نقاط ولاء، أو غيرها بناءً على ما تحدده موارد للتمويل من وقت لآخر وفقاً لتقديرها الخاص. يشمل الإنفاق المؤهل

(1) المبلغ المخصوم من مبلغ البطاقة بالدرهم الإماراتي وعندما يكون الشراء بعملة أخرى، تكون مساوية لما يعادلها بالدرهم بناء على ما يعادلها بالعملة الأخرى حسب سعر الصرف في وقت الشراء أو (2) المعاملات الأخرى التي توافق موارد للتمويل على أنها مؤهلة بين الحين والآخر.

سعر البيع يعني سعر البيع المؤجل (ويشمل مبلغ ربح محدد) للسلع أو سهم عادي في السلع بموجب عقد المرابحة.

جدول الرسوم: يعني المستند الذي يوضح الرسوم والأتعاب وأي رسوم أخرى سارية ولا تقتصر على البطاقة، المعاملات و/أو حساب البطاقة الصادرة من موارد للتمويل من حين لآخر إلى حامل البطاقة، ويتوفر الجدول المشار إليه في كل من مكاتب موارد للتمويل والموقع الإلكتروني لموارد للتمويل. ويشكل جدول الرسوم جزءاً لا يتجزأ من هذه الشروط والأحكام.

عقد الخدمات، يعني عقد الخدمات المصرفية بالتاريخ الموضح في هذا العقد بين موارد للتمويل وحامل البطاقة الرئيسية.

الضمان، يعني عدد الصكوك المعادل لمبلغ الضمان الذي يقوم برهنه حامل البطاقة الرئيسية كضمان.

البطاقة الإضافية، تعني البطاقة الصادرة من قبل موارد للتمويل إلى حامل البطاقة الإضافية (إن وجدت).

حامل البطاقة الإضافية: يعني كل شخص تصدر له بطاقة إضافية بناءً على طلب حامل البطاقة الرئيسية.

المعاملة: تعني شراء البضائع و/أو الخدمات أو السحوبات النقدية التي تتم من خلال استخدام البطاقة و/أو البطاقة والرقم السري.

إ.ع.م تعني دولة الإمارات العربية المتحدة.

3- مقدمة:

استناداً إلى طلب البطاقة وعقد المرابحة (إن وجد)

(1) قام حامل البطاقة بتمويل الحد الائتماني للبطاقة من مصادره/ مصادرهاالشخصية.

أو

(2) قامت موارد للتمويل وحامل البطاقة الرئيسية بإبرام عقد مرابحة، وقام حامل البطاقة الرئيسية بإيداع مبلغ الضمان في حساب

البطاقة كضمان لسداد سعر البيع. واستناداً إلى عقد المرابحة، قامت موارد للتمويل بتفويض استخدام مبلغ الضمان من قبل حامل البطاقة لسداد المعاملات. وتقوم موارد للتمويل بمنح مبلغ المكافأة لمصلحة حامل البطاقة الرئيسية.

أصدرت البطاقة من قبل موارد للتمويل إلى حامل البطاقة بموجب هذه الشروط والأحكام وشروط وأحكام عقد الخدمات.

هام: قبل استخدام البطاقة، يجب على حامل البطاقة قراءة هذه الشروط والأحكام بعناية. بالتوقيع و/أو استخدام البطاقة و/أو التوقيع على أي إقرار باستلام البطاقة، يُعتبَر حامل البطاقة قد قرأ وقبل هذه الشروط والأحكام وسوف يكون ملزماً بها.

4- إصدار البطاقة

4-1 سوف يكون طلب البطاقة بمثابة عرض من حامل البطاقة الرئيسية، حيث تقوم لموارد للتمويل وبناءً على تقديرها الخاص بقبوله، ويخضع هذا العرض والقبول لهذه الشروط والأحكام.

4-2 بعد قبول الطلب من قبل موارد للتمويل، يتم إرسال البطاقة من خلال مكاتب موارد للتمويل أو عن طريق شركة بريد لكن تحتفظ موارد للتمويل بالحق في توصيله من خلال وسائل أخرى على مسؤولية حامل البطاقة الشخصية.

4-3 ما لم يتم إلغائها في وقت مبكر بموجب هذه الشروط والأحكام، سوف تظل كل بطاقة سارية اعتباراً من تاريخ إصدارها أو تجديدها حتى تاريخ انتهاء صلاحيتها المحدد من قبل موارد للتمويل على البطاقة.

5- استخدام البطاقة

5-1 يجب على حامل البطاقة تأكيد بياناته/ بياناتها الشخصية على البطاقة والتوقيع في خانة التوقيع على الجهة الخلفية من البطاقة فور استلامها.

5-2 قبل إجراء أي معاملة، قد تطلب موارد للتمويل بناءً على تقديرها المطلق من حامل البطاقة تنشيط البطاقة من خلال الهاتف أو بالطريقة التي تحددها موارد للتمويل بين الحين والآخر.

5-3 تُعتبَر أي معاملة مدعومة بدمغ البطاقة أو التسجيل الإلكتروني معاملة صحيحة، ما لم يثبت غير ذلك، بصرف النظر عن وجود التوقيع على قسيمة المعاملة أم لا.

4-5 يقتصر استخدام البطاقة لحامل البطاقة في حدود الحد الائتماني للبطاقة. يجوز لموارد للتمويل في أي وقت وبناءً على تقديرها الخاص وبإخطار وبدون إخطار إلى حامل البطاقة أن تصرح بمعاملة تتسبب في تجاوز الحد الائتماني للبطاقة. وفي حالة تجاوز الحد الائتماني للبطاقة، وبدون المساس بحقوق وتدابير موارد للتمويل، يجب على حامل البطاقة الرئيسية (حامل البطاقة الإضافية إذا دعت الضرورة) أن يقوم فوراً وفي كل الأحوال خلال فترة لا تتجاوز يومي عمل بسداد قيمة المبلغ الزائد عن الحد الائتماني للبطاقة. وبالرغم من أن موارد للتمويل قد فوضت بتجاوز الحد الائتماني للبطاقة، يجوز لموارد ووفقاً لتقديرها المطلق وبدون إخطار وبدون تقديم أي أسباب ودون أي مسؤولية تترتب على أي حامل بطاقة، سحب أو الحد من حق حامل البطاقة في استخدام البطاقة أو حساب البطاقة، ورفض التصريح بأي معاملة، وأن تقوم مؤقتاً بزيادة أو خفض حد البطاقة أو تعديل أو إلغاء أي تسهيلات أو مزايا تقدم لحامل البطاقة. ويجوز لموارد للتمويل أن تتخذ هذا الإجراء فيما يتصل بحاملي البطاقة بشكل عام أو بحامل بطاقة محدد، رغم أن حامل البطاقة المحدد قد لا يكون مخالفاً لهذه الشروط والأحكام. وعلى وجه الخصوص لا يكون حامل البطاقة مستحقاً لأي أميال ضيف، أو استرداد نقدي أو مزايا أخرى مماثلة أو مكافأة ولاء تتصل بأي معاملة أو إنفاق مؤهل يتم من خلال استخدام البطاقة بتجاوز الحد الائتماني للبطاقة. وفي حالة أي تعديل أو فسخ أو إلغاء بموجب هذا البند، تقوم موارد للتمويل برد أي أتعاب أو رسوم تسدد من قبل حامل البطاقة الرئيسية على أساس تناسبي.

5-5 يجوز استخدام البطاقة في أي من أجهزة الصراف الآلي وفي نقاط البيع والمتاجر حول العالم التي تحمل شعار ماستركارد، ولا تتحمل موارد للتمويل مسؤولية أي تصرف إهمال أو رفض لأي خدمة من قبل أي تاجر أو تعويض يترتب نتيجة أي خلل في أي بطاقة، أو جهاز صراف آلي أو في نقاط البيع أو أي أجهزة إلكترونية أخرى.

6-5 تعتبر سلامة والحفاظ على البطاقة والرقم السري المتصل بها مسؤولية حامل البطاقة. وأي معاملات تتم على جهاز الصراف الآلي أو حيث يكون إدخال الرقم السري ضرورياً، يعتبر قد تم من قبل حامل البطاقة بنفسه/ بنفسها، بصرف النظر عن الشخص الذي قام بإجراء المعاملة إذا لم يتم التبليغ عن فقدان أو سرقة البطاقة.

7-5 أصدرت البطاقة للاستخدام الشخصي فقط لحامل البطاقة ولا يصرح له باستخدام البطاقة للأعمال أو الأغراض المؤسسية و/

أو الأنشطة. يجوز لموارد للتمويل وبناءً على تقديرها، الحد من أو إلغاء البطاقة و/أو عدم منح نقاط الولاء وأي مكافأة أخرى و/أو خصم الاسترداد النقدي، إذا قررت موارد للتمويل وبناءً على تقديرها الخاص بأن البطاقة قد تم استخدامها لغرض غير شخصي، أو لمعاملات احتيال أو في معاملات مخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية أو القانون.

8-5 لا يجوز لحامل البطاقة استخدام البطاقة أو السماح باستخدامها في أي غرض أو معاملة تحرمها الشريعة الإسلامية أو القانون أو السياسة العامة، ويحق لموارد للتمويل وبناءً على تقديرها الخاص رفض أي من هذه المعاملات (وتشمل تلك التي تتم من خلال شبكة الإنترنت أو أي وسيلة إلكترونية أخرى).

9-5 في حالة استخدام حامل البطاقة أو السماح لأي جهة أخرى باستخدامها لأي غرض أو معاملة محرمة بموجب البند 5.9 أعلاه، يكون حامل البطاقة و/أو الطرف الآخر مسؤولاً بشكل حصري وملزماً بموجب القانون جراء استخدامه البطاقة لذلك الغرض أو المعاملة. ولا تقع على موارد للتمويل مطالبة أو مسؤولية أيا كانت طبيعها تنشأ نتيجة استخدام البطاقة لغرض أو معاملة محرمة بالقانون أو غيره. وفي حالة أن تتحمل أو تتكبد موارد للتمويل أي تكلفة أو خسارة أو ضرر أو مصروفات سواء نتيجة استخدام البطاقة في أي غرض أو معاملة يحرمها القانون أو السياسة العامة، فعلي حامل البطاقة الرئيسية (أو إذا دعى الأمر حامل البطاقة الإضافية) تعويض موارد للتمويل فوراً عن كامل المبلغ عن الخسارة أو الضرر أو المصروفات المذكورة أعلاه. وعلاوة على ذلك، يجوز لموارد للتمويل، أن تقوم وبدون تقديم إخطار ودون تحمل أي مسؤولية تجاه أي حامل بطاقة بإلغاء البطاقة وحساب البطاقة بشكل فوري.

10-5 على حامل البطاقة عدم استخدام البطاقة أو السماح لأي طرف آخر باستخدامها في المعاملات التي تحرمها الشريعة الإسلامية كما تحددها هيئة الفتوى والرقابة الشريعة بموارد للتمويل. سوف ترفض كافة المعاملات التي تتصل بمتاجر تعلم موارد للتمويل بأنها تدير نشاطاً مخالفاً للشريعة الإسلامية، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر الكحول، منتجات الخنزير، القمار، التبغ، الملاهي والبارات والأندية الليلية، والمتاجر التي تبيع و/أو تقدم مواد و/أو خدمات إباحية. في مثل هذا الاستخدام، تحتفظ موارد للتمويل بالحق لاحقاً ودون أي إخطار أو مسؤولية تقع على أي حامل بطاقة، بإلغاء البطاقة، وعلى حامل البطاقة بعد هذا الإلغاء أن يقوم فوراً بسداد كافة المبالغ المستحقة فيما يتصل بالبطاقة الملغاة إلى موارد للتمويل.

6- السداد

6-1 يتم خصم كافة مبالغ المعاملات من حساب البطاقة.

6-2 في حالات محددة، فإن أي مصروفات فعلية تترتب سواء كانت أثناء التفويض أو أثناء عملية السداد بما فيها مصاريف الاتصال مثل الهاتف والتلكس يتم خصمها من حساب البطاقة.

6-3 يخصم من حساب البطاقة كافة الأتعاب بما فيها الأتعاب القانونية والمطالبات الأخرى التي يتحملها حامل البطاقة وتفرضها موارد للتمويل مقابل استخدام البطاقة وكما هو محدد في جدول الرسوم، إضافة إلى الخسائر الفعلية أو التكاليف التي تتحملها موارد بين الحين والآخر مقابل استخدام البطاقة.

6-4 تعتبر كافة المعاملات صحيحة ويعتبر مبلغ كافة المعاملات مستحقاً وواجب السداد من قبل حامل البطاقة الرئيسية ويتم خصمه من حساب البطاقة. وأي خلاف أو مطالبات تنشأ من جراء أي معاملة يجب معالجته بشكل مستقل بناء على الضوابط التشغيلية في ماستركارد (كيفما يكون الحال). ولن تقوم موارد للتمويل برد أي من المبالغ التي يتم خصمها إذا لم يقم حامل البطاقة الرئيسية بتقديم المطالبة إلى موارد للتمويل وحتى يتم التحقيق في الحالة وحلها وتبرئة ذمة حامل البطاقة من أي مسؤوليات.

6-5 طوال فترة سريان البطاقة، يكون حامل البطاقة مطالباً بإجراء السداد شهرياً بموجب شروط وأحكام عقد المرابحة (إن وجد) أو طلب حساب البطاقة. يكون مبلغ قسط المرابحة المستحق السداد والمبلغ المستخدم المستحق السداد من قبل حامل البطاقة هو المبلغ (إن وجد) الموضح على كشف الحساب المتصل بالبطاقة.

6-6 عندما يقوم حامل البطاقة بإجراء السداد عن طريق الشيك، على حامل البطاقة الانتظار لفترة خمسة (5) أيام عمل لمقاصة الشيك. وعلى موارد للتمويل إضافة السداد إلى حساب البطاقة فقط عند مقاصة الشيك واستلام المبلغ من قبل موارد للتمويل.

6-7 أي مبالغ يتم سدادها من قبل حامل البطاقة يتم استخدامها من قبل موارد للتمويل في أو مقابل سداد حامل البطاقة لالتزاماته تجاه موارد للتمويل بموجب هذه الشروط والأحكام بالكيفية التي تحددها موارد للتمويل بناءً على تقديرها الخاص.

6-8 إذا لم يتم سداد المبلغ المستحق كاملاً في التاريخ المحدد للسداد، يجوز لموارد للتمويل حظر البطاقة، وإذا استمر حامل

البطاقة في عدم السداد، يتم إلغاء البطاقة بعد ستين (60) يوماً من أول تاريخ استحقاق. ولا يتم إصدار بطاقة جديدة ما لم يتم سداد المبلغ بالكامل ويتم اتباع إجراء جديد (إذا استدعى الأمر).

9-6 دون المساس بحقوق وتدابير موارد للتمويل، يجوز لموارد للتمويل خصم و/أو تجميد أي من حسابات حامل البطاقة لدى موارد للتمويل في أي وقت لاسترداد كافة المبالغ المستحقة السداد من حامل البطاقة وبدون إخطار مسبق ودون أي التزام على حامل البطاقة.

7- البطاقة الإضافية

1-7 يجوز لموارد للتمويل وبناءً على تقديرها الخاص إصدار بطاقة إضافية إلى أي شخص يتم اختياره يصبح حامل بطاقة إضافية بناءً على طلب حامل البطاقة الرئيسية.

2-7 تنطبق هذه الشروط والأحكام على استخدام البطاقة الإضافية ويوافق حامل البطاقة الرئيسية على ضمان أن كل حامل بطاقة إضافية يقرأ ويفهم ويتعهد بالعمل بموجب هذه الشروط والأحكام وجدول الرسوم والأتعاب والتعديلات التي تجرى عليه بين الحين والآخر.

3-7 ترتبط صلاحية البطاقة الإضافية بالبطاقة الرئيسية. وتكون صلاحية البطاقة الإضافية مساوية أو أقل من صلاحية البطاقة الرئيسية. وعند إلغاء البطاقة الرئيسية لأي سبب، يتم تلقائياً إلغاء البطاقة الإضافية.

4-7 يجوز لحامل البطاقة الرئيسية أن يطلب بطاقات إضافية متعددة على حساب بطاقته/ بطاقتها كما يرغب/ ترغب (في إطار السياسة والإجراءات الموضوعة من قبل موارد للتمويل) وتشترك كافة البطاقات الإضافية في الحد الائتماني للبطاقة بموجب طلب البطاقة.

5-7 ويكون كل من حامل البطاقة الرئيسية والبطاقة الإضافية منفردين ومجتمعين مسؤولين عن أي مبالغ مستحقة وتكاليف وخسائر تنشأ من جراء استخدام البطاقة الإضافية.

8- فقدان وسرقة البطاقة

1-8 إذا تعرضت البطاقة للضياع أو السرقة أو شك حامل البطاقة في عملية احتيال (حسبما تقرر موارد للتمويل) أو نشاط مشبوه يتصل بالبطاقة، على حامل البطاقة أن يبلغ موارد للتمويل على

الفور هاتفياً أو الحضور شخصياً إلى أحد فروعها. وسيكون حامل البطاقة مسؤولاً عن أي معاملات غير قانونية تمت قبل إبلاغ موارد للتمويل هاتفياً أو خطياً عن ضياع أو سرقة البطاقة. كما يجب الحصول على بلاغ الشرطة وتقديم نسخة منه إلى موارد للتمويل فيما يتصل بأي احتيال أو استخدام مشبوه تتعرض له البطاقة.

2-8 بعد تلقي موارد للتمويل إخطاراً هاتفياً أو خطياً عن فقدان أو سرقة البطاقة، لا يكون حامل البطاقة مسؤولاً عن أي معاملات أخرى على حساب البطاقة، شريطة أن يكون حامل البطاقة قد تصرف بحرص معقول في المحافظة على البطاقة وأبلغ موارد للتمويل على الفور عن ضياعها أو سرقتها.

3-8 أي رسوم/ أتعاب تفرض على البطاقة المفقودة أو المسروقة وتتحملها موارد للتمويل مثل إصدار مكافأة عن أي معلومات تقود إلى القبض على أي شخص مسؤول عن سرقة البطاقة، يتم فرضها وخصمها من حساب البطاقة إلى حد الإهمال أو سوء التصرف من قبل حامل البطاقة. تتخذ موارد للتمويل قرار عدم الإصدار فقط بعد تقييم خطورة الموقف. في حالة إذا أثبت التحقيق الذي تقوم بإجرائه موارد للتمويل أن حامل البطاقة غير مسؤول عن فقدان أو سرقة البطاقة، تقوم موارد بإعادة الأتعاب إلى حساب البطاقة.

4-8 إذا طلب حامل البطاقة إصدار بطاقة بدلاً عن البطاقة المفقودة أو المسروقة، يجوز لموارد للتمويل ووفقاً لتقديرها الخاص إصدار بطاقة بديلة طبقاً لهذه الشروط والأحكام. تخصم رسوم إصدار البطاقة البديلة من حساب البطاقة.

5-8 في حالة العثور على البطاقة المفقودة أو المسروقة، يتعين على حامل البطاقة عدم استخدام البطاقة مجدداً. كما يجب عليه إبلاغ موارد للتمويل خطياً عن العثور على البطاقة وإتلافها بقطعها إلى نصفين وإعادتها إلى موارد للتمويل.

9- رقم التعريف الشخصي (الرقم السري)

1-9 يقوم حامل البطاقة بتحديد رقم سري لتأكيد المعاملات على الصراف الآلي والمعاملات الأخرى التي تتطلب الرقم السري، ويتم ذلك عبر الاتصال بخدمة العملاء في موارد للتمويل واختيار رقم مكون من أربعة أرقام.

2-9 على حامل البطاقة عدم إفشاء الرقم السري إلى أي شخص. وبناءً على ذلك فإن أي رقم سري يتصل بأي معاملة يعتبر من قام به حامل البطاقة.

10- كشف حساب البطاقة

10-1 تقوم موارد للتمويل بإرسال كشف حساب البطاقة إلى حامل البطاقة الرئيسية كل شهر. وإذا لم يستلم حامل البطاقة الرئيسية كشف حساب البطاقة، عليه/ عليها إبلاغ موارد للتمويل فوراً وطلب نسخة من كشف حساب البطاقة. في حالة لم تتمكن موارد للتمويل من إرسال كشف حساب البطاقة لأي سبب أياً كان، أو أن كشف حساب البطاقة لم يتم استلامه من قبل حامل البطاقة الرئيسية، لن تكون موارد للتمويل مسؤولة عن أي تبعات بسبب عدم استلام حامل البطاقة لكشف حسابه ولن تتأثر التزاماته تجاه موارد للتمويل بموجب هذه الشروط والأحكام وسوف تظل الأتعاب والرسوم المستحقة بموجب هذه الشروط والأحكام سارية.

10-2 على حامل البطاقة مراجعة كافة المعاملات المدرجة في كشف حساب البطاقة وفي حالة أي تعارض، عليه إبلاغ موارد للتمويل فوراً.

10-3 إذا لم يميز حامل البطاقة معاملة ويرغب في استلام نسخة من سجل المعاملة، تقوم موارد للتمويل بإرسال النسخة طبقاً لقوانين ونظم ماستركارد، وعلى حامل البطاقة أن يتحمل الأتعاب المترتبة على تقديم هذه النسخ حسب جدول الرسوم والأتعاب. وفي حالة إذا ثبت من خلال التحقيق الذي تقوم به موارد للتمويل أن حامل البطاقة غير مسؤول عن المعاملة، تقوم موارد للتمويل بإعادة الأتعاب إلى حساب البطاقة.

10-4 ترسل كافة الإشعارت من قبل موارد للتمويل إلى أحدث عنوان معلوم لحامل البطاقة الرئيسي (ويشمل البريد الإلكتروني) الذي يقدمه حامل البطاقة خطياً إلى موارد للتمويل ويعتبر صحيحاً وملزما لحامل البطاقة.

10-5 يجب على حامل البطاقة الرئيسية إبلاغ موارد للتمويل خطياً على الفور في حالة أي تغييرات في بياناته/ بياناتها الشخصية وتشمل على سبيل المثال وليس الحصر عنوان السكن، رقم الهاتف المتحرك، البريد الإلكتروني، صندوق البريد، ورقم هاتف المنزل، وهاتف العمل.

11- التجديدات

بعد انتهاء تاريخ صلاحية البطاقة، يجوز لموارد للتمويل وبناءً على تقديرها الخاص إصدار بطاقة جديدة طبقاً لإجراء جديد بين موارد للتمويل وحامل البطاقة.

12- الخلاف حول المعاملات

12-1 تعتبر المعاملات المسجلة في كشف حساب البطاقة صحيحة ما لم يتقدم حامل البطاقة باعتراض على المعاملات المسجلة خلال فترة خمسة عشر (15) يوماً من تاريخ كشف الحساب ويثبت أنها غير صحيحة.

12-2 في حالة اعتراض حامل البطاقة الرئيسية على أي معاملة، عليه إرسال اعتراض يحمل توقيعه إلى موارد للتمويل ومن ثم تقوم موارد للتمويل ببدء التحقيق وإبلاغ حامل البطاقة بالنتيجة. وتقوم موارد للتمويل بفرض رسوم تحقيق مقدماً مع جدول الرسوم. وإذا اتضح أن المعاملة المعترض عليها صحيحة، يخصم رسم اعتراض على معاملة من حساب البطاقة. وفي حالة يثبت من التحقيق الذي تجريه موارد للتمويل أن المعاملة المعترض عليها غير صحيحة تقوم موارد بإعادة الرسوم إلى حساب البطاقة.

12-3 موارد للتمويل غير ملزمة بالتقصي في أي معاملة لا يتم إبلاغها بها عن طريق حامل البطاقة الرئيسية خلال الفترة الزمنية المحددة في هذه الشروط والأحكام.

13- الإلغاء:

13-1 يجوز لحامل البطاقة الرئيسية وبتقديم طلب خطي إلى موارد للتمويل إلغاء البطاقة في أي وقت. ويعفى حامل البطاقة الرئيسية من التزاماته المترتبة على حساب البطاقة، والبطاقة الرئيسية والبطاقات الإضافية بعد:

(أ) التنازل عن البطاقة الرئيسية وأي بطاقات إضافية وأي بطاقة أخرى أو منتج للحصول على خدمات موارد للتمويل أو خدمات أي جهة أخرى، يتم إصدارها لحامل البطاقة الرئيسية و/أو الإضافية.

(ب) سداد كافة المبالغ المستحقة من حامل البطاقة الرئيسية إلى موارد للتمويل على البطاقة.

(ج) بعد مضي فترة ثلاثين (30) يوم عمل من تاريخ إلغاء البطاقات وتأكيد أنه لم تعد هناك معاملات معلقة تحت الإجراء.

13-2 يحق لموارد للتمويل إلغاء أو سحب أو أيقاف البطاقة أو استخدامها بشكل كامل أو جزئي وفي أي وقت دون تقديم إخطار و/أو إبلاغ حامل البطاقة الرئيسية وسداد كافة المبالغ

المستحقــة من قبل حامل البطاقة إلى موارد للتمويل من أي من حسابات حامل البطاقة لدى موارد للتمويل لأسباب تشمل على سبيل المثال وليس الحصر حالات احتيال أو نشاط مشبوه أو الأمن القومي.

3-13 برغم أي إلغاء، تظل هذه الشروط والأحكام سارية ونافذة بشكل كامل إلى حين سداد المعاملات وكافة المبالغ المستحقة المتصلة بالبطاقة (البطاقات) الملغاة واستلامها من قبل موارد للتمويل.

14- أحكام عامة

1-14 تحتفظ موارد للتمويل بالحق في تعديل هذه الشروط والأحكام، وجدول الرسوم والأتعاب والرسوم الأخرى المستحقة من حامل البطاقة من وقت لآخر، وبناء على تقديرها الخاص بإعطاء إخطار إلى حامل البطاقة. وإبلاغ هذه التغييرات بالوسائل التي تعتبرها موارد للتمويل مناسبة وتعتبر إخطار نافذ المفعول إلى حامل البطاقة. إن استخدام البطاقة في وبعد تاريخ أي تعديل لهذه الشروط والأحكام، أو جدول الرسوم والأتعاب والرسوم الأخرى المستحقة من قبل حامل البطاقة تكون نافذة (كما هو موضح في إخطار موارد للتمويل) سوف يعتبر قبولاً دون تحفظ من قبل حامل البطاقة على هذه التعديلات. تتوفر أحدث نسخة معدلة من هذه الشروط والأحكام على الموقع الإلكتروني www.mawarid.ae يمكن لحامل البطاقة رفض هذه التغييرات بتقديم عدم قبوله/ قبولها قبل تاريخ تطبيقها. ويعتبر رفض حامل البطاقة للتغييرات طلباً من حامل البطاقة لإلغاء البطاقة ويجب على حامل البطاقة إعادة البطاقة الرئيسية وأي بطاقة/ بطاقات إضافية إلى موارد للتمويل لإلغائها. يقوم حامل البطاقة بتعويض موارد للتمويل (بصرف النظر عن أي إلغاء لالتزامات حامل البطاقة بموجب هذه الشروط والأحكام) عن أي معاملات ورسوم والتزامات تتصل بالبطاقة/ البطاقات تترتب قبل إعادة البطاقة/ البطاقات إلى موارد للتمويل وسداد كافة المبالغ المستحقة المتصلة بكل بطاقة.

2-14 تلغي هذه الشروط والأحكام أي اتفاقيات أخرى مشابهة مع موارد للتمويل تتصل بإصدار أو استخدام البطاقة/ البطاقات، وتصبح بذلك تلك الاتفاقية لاغية.

3-14 يتوفر جدول الرسوم والأتعاب بالإضافة إلى أي معلومات أخرى لأي رسوم مطبقة على البطاقة واستخدامها في أي من مكاتب موارد للتمويل في دولة الإمارات العربية المتحدة أو على الموقع الإلكتروني لموارد للتمويل.

4-14 يتم إصدار البطاقة ورقم التعريف الشخصي من قبل موارد للتمويل لحامل البطاقة على مسؤوليته التامة. لن تتحمل موارد للتمويل مسؤولية فقدان أو تلف البطاقة ورقم التعريف الشخصي والتي لا تكون بسبب خطأ أو تقصير من جانب موارد للتمويل.

5-14 على حامل البطاقة أن يبذل ما بوسعه لحماية البطاقة ورقم التعريف الشخصي الخاص بها من الضياع والسرقة أو إفشائه لأي شخص آخر وعليه إبلاغ موارد للتمويل خطياً فور حدوث ذلك. وبصرف النظر عن أي أي شيء مخالف لما تضمنته هذه الشروط والأحكام، يكون حامل البطاقة ملزماً بتحمل كافة التكاليف والخسائر والأتعاب أو الالتزامات المترتبة أو التي تتكبدها موارد للتمويل تتصل باستخدام البطاقة من قبل أي شخص يحصل عليها بموافقة حامل البطاقة.

6-14 لن تتحمل موارد للتمويل بأي شكل من الأشكال مسؤولية البضائع أو الخدمات التي يقوم حامل البطاقة بشرائها من التاجر على البطاقة، وفي كافة الأحوال على حامل البطاقة قبول جميع الايصالات التي يتم تنفيذها وتحمل دمغ البطاقة إلكترونياً أو يدوياً بصرف النظر عن توقيع حامل البطاقة. على حامل البطاقة حل أي شكوى مع التاجر مباشرة ولا تتدخل موارد للتمويل أو تتحمل أي مسؤولية تتصل بهذه الشكوى. يجب ألا تكون أي مطالبة مقدمة من حامل البطاقة ضد أي تاجر موضوع شكوى ضد موارد للتمويل. تقوم موارد للتمويل بتغذية حساب بطاقة حامل البطاقة بأي مبلغ مسترد فقط عند استلام قسيمة إيداع صادرة من البائع بشكل صحيح.

7-14 فيما يتصل بأي معاملة تجرى بعملة مختلفة عن الدرهم الإماراتي، يفوض حامل البطاقة موارد للتمويل بتحويل هذه العملة إلى الدرهم الإماراتي حسب السعر الفوري في سوق صرف العملات الأجنبية الذي يتم اختياره وتطبيقه من قبل ماستركارد في تاريخ التحويل.

8.14 في حالة وفاة حامل البطاقة، يكون لموارد للتمويل الحق في مطالبة ورثة حامل البطاقة بسداد كافة المبالغ المستحقة (إن وجدت) فوراً حسب الشروط الشرعية التي تحكم الميراث. وإذا أعلن حامل البطاقة إفلاسه، تصبح كافة المبالغ المستحقة من حامل البطاقة مستحقة السداد إلى موارد للتمويل بشكل فوري.

9-14 لا يتم الإفراج عن مبلغ الضمان (الصكوك) المحتفظ به مقابل حساب البطاقة مثل تحويل الراتب أو التأمين أو أي ضمان آخر إلا بعد مضي ثلاثين (30) يوم عمل من تاريخ إلغاء البطاقة وإجراء السداد الكامل للحد الائتماني (إن وجد).

14-10 على حامل البطاقة أن يفهم ويقر ويقبل بأن:

(أ) الخدمات المقدّمة له باستخدام البطاقة قد يتم إيقافها في بعض الأقطار وفي بعض الأيام بسبب العطلات الدينية والقومية وغيرها من العطلات الرسمية.

(ب) يجوز لموارد للتمويل إيقاف استخدام البطاقة إذا كان هناك شبهة احتيال أو استخدام غير قانوني للبطاقة.

(ج) إذا رغب حامل البطاقة في مغادرة دولة الإمارات العربية المتحدة للإقامة في أي دولة أخرى، يجب إعادة البطاقة إلى موارد للتمويل خلال (60) يوماً قبل مغادرته/مغادرتها الدولة.

14-11 يحق لموارد للتمويل وفقاً لتقديرها الخاص أن تقوم بخصم أي نقاط ولاء أو استرداد نقدي يكون قد تم إيداعه بشكل غير صحيح في حساب البطاقة بسبب فني أو تشغيلي أو غيره.

14-12 على حامل البطاقة أن يزود موارد للتمويل ببيانات تتصل بوضعه/ وضعها المالي، في أي وقت تطلب فيه موارد للتمويل ذلك. كما يفوض حامل البطاقة موارد للتمويل أن تقوم بشكل مستقل بالتحقق من البيانات المقدمة من أي بنوك يتعامل معها، أو حسابات أو مدققين أو أي مكاتب ائتمان أو أي جهات أخرى ذات صلة. وإذا لم تقدم البيانات المطلوبة عند طلبها، يجوز لموارد للتمويل وفقاً لتقديرها الخاص، رفض تجديد البطاقة أو إلغائها فوراً.

14-13 يفوض كل حامل بطاقة موارد للتمويل بإفشاء معلومات تخصه أو تتصل بحساب بطاقته إلى الجهة التي ترى موارد أنها مناسبة أو حيث يتطلب القانون وتشمل على سبيل المثال وليس الحصر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، أو أي مكتب ائتمان، وكالة تحصيل أو بنوك أخرى أو مؤسسات مالية.

14-14 تحكم هذه الشروط والأحكام وتفسر وفقاً للقوانين الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة والمطبقة في محاكم دبي، ألى الحد الذي لا تخالف هذه القوانين أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكما تحدده هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في موارد للتمويل. يقوم أطراف هذه الاتفاقية بتقديم أي نزاع أو دعاوى تنشأ عن أو تتعلق بهذه الشروط والأحكام إلى السلطة غير الحصرية لمحاكم دبي.

14-15 يخضع أي أمر لم يضمن في هذه الشروط والأحكام لقوانين وضوابط ماستركارد وتعديلاتها من الحين للآخر، شريطة ألا تخالف تلك الأحكام مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وكما تحدده هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في موارد للتمويل.

16-14 يتنازل حامل البطاقة عن السند الإذني أو شيك الضمان إلى موارد للتمويل كضمان مقابل التزاماته/ التزاماتها بموجب عقد بيع المرابحة (عقود) المتصلة ببطاقة/ بطاقات حامل البطاقة المغطاة. ويجوز لموارد للتمويل ممارسة حقوقها التأمينية على هذا السند الإذني أو شيك الضمان في حالة فشل حامل البطاقة في السداد.

الجزء (ب) الآلية العامة للبطاقة المغطاة:

15- آلية البطاقة المغطاة:

1-15 تقوم آلية البطاقة المغطاة "البطاقة" على أساس مرابحة الصكوك، حيث يوافق ويتقدم حامل الصكوك الوطنية لموارد للتمويل بطلب بطاقة مغطاة. وبعد تقديم كافة المستندات، تقوم موارد بتحديد سقف ائتماني تم الموافقة عليه من قبل شركة الصكوك الوطنية حسب قيمة الصكوك ومن ثم تقوم بإصدار بطاقة غير مفعلة للعميل. يتم تفعيل البطاقة بعد إجراء عقد المرابحة.

تقوم موارد أولاً بشراء صكوك تعادل الحد الائتماني المعتمد ثم بيعها إلى مقدم الطلب بتوقيع عقد المرابحة، بسعر أعلى (التكلفة + الربح) ومن خلال الدفع المؤجل لكامل الفترة، على سبيل المثال × سنة.

توافق موارد للتمويل ومقدم الطلب على الشروط والأحكام ويكون مقدم الطلب على علم بمعدل الربح، والفترة وإجراءات السداد.

يقوم مقدم الطلب بتعيين موارد وكيل/ مراسل من خلال عقد الخدمات وعليه أن ينقل رسالة (مقدم الطلب) إلى مؤسسة الصكوك الوطنية لبيع السلعة بالنيابة عن مقدم الطلب.

بعد الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة، تفتح موارد للتمويل حساب البطاقة لحاملي البطاقة وتودع العائدات النقدية من بيع الصكوك لطرف ثالث.

يقوم حامل البطاقة بتعيين موارد للتمويل وكيلاً بالاستثمار (وكيل استثمار) ويقوم بدفع أجرة الوكيل (رسوم الوكالة) لاستثمار الحد المتوفر لحامل البطاقة وتحقيق الربح الذي سوف يضاف إلى حساب البطاقة أو يؤخذ كقسط.

هذا المبلغ مستحق لحامل البطاقة وله الحق في استخدام هذا المبلغ لكن فقط من خلال البطاقة (بإدخال رقم التعريف

الشخصي) المقدم من قبل موارد للتمويل، كما يصرح لحامل البطاقة استخدام البطاقة لشراء البضائع والخدمات والسحب النقدي.

وتصبح الصكوك (التي يمتلكها حامل البطاقة) رهن (ضمان) مقابل الحد الائتماني المصرح به لحامل البطاقة.

15-1-1 عند شراء حصة السلع/ الصكوك وتحمل مخاطر المعاملة الأساسية، يحق لحامل البطاقة الرئيسية أن يطلب التوصيل الفعلي لحصته/ حصتها على نفقته/ نفقتها الخاصة (بموجب شروط وأحكام عقد المرابحة) أو أن يقوم ببيع الحصة إلى طرف ثالث.

أ) إذا اختار حامل البطاقة البيع، يقوم/ تقوم بتوقيع عرض بيع ("عرض البيع") موجه إلى المشتري الطرف الثالث الذي ترشحه موارد للتمويل أو أي مشتري آخر يختاره حامل البطاقة الرئيسية ليبيع له. يقوم حامل البطاقة بتقديم عرض البيع إلى المشتري أو يطلب من موارد للتمويل (بصفتها مراسل) أن تقدم عرض البيع إلى المشتري.

15-1-2 بعد التوقيع على عرض البيع وقبوله من قبل المشتري، قد يختار حامل البطاقة الرئيسية توقيع عقد خدمات مع موارد للتمويل ويوافق على الأمور التالية:

15-1-3 تقوم موارد للتمويل باستلام سعر البيع من المشتري الطرف الثالث والذي قدم له عرض البيع (شريطة أن يقبل ذلك الطرف البيع).

15-1-4 تقوم موارد للتمويل بايداع سعر البيع في حساب البطاقة استناداً إلى شرط الضمان في عقد المرابحة. عند إيداع سعر البيع في حساب حامل البطاقة لدى موارد للتمويل، يكون لمقدم الطلب الحق في استخدام أمواله حسب رغبته/ رغبتها من خلال البطاقة.

15-1-5 تصرح موارد للتمويل لحامل البطاقة الرئيسية باستخدام المبلغ (الذي يمثل الحد الائتماني للبطاقة) من خلال البطاقة.

15-2 استناداً إلى عقد الخدمات، تقوم موارد للتمويل (نيابة عن حامل البطاقة الرئيسية) بسداد كافة المبالغ المستحقة من استخدام البطاقة من الحد الائتماني المتوفر في حساب البطاقة.

15-3 يحق لحامل البطاقة الرئيسية أن يطلب سحب نقدي باستخدام الحد الائتماني للبطاقة وليس فقط لشراء البضائع والخدمات.

وإذا اختار حامل البطاقة الرئيسية استخدام البطاقة للسحب النقدي، يتعين عليه سداد رسوم خدمة كما هو موضح في جدول الرسوم مقابل كل عملية سحب نقدي.

15-4 يكون ربح موارد للتمويل كما هو محدد في عقد المرابحة (إذا كان هناك عقد مرابحة). ليصبح المبلغ المتبقي من السداد الشهري لسعر المرابحة المؤجل (بعد التسوية بينه وبين الربح الناتج عن حساب البطاقة) هو المبلغ الذي يجب سداده من قبل حامل البطاقة الرئيسية. يجوز لموارد للتمويل وفقاً لتقديرها الخاص إعطاء مكافأة والتي قد يترتب عليها تخفيض هذا المبلغ.

15-5 تمت مراجعة واعتماد الآلية المذكورة أعلاه للبطاقة وإجراءاتها وعقودها والمستندات التنفيذية الأخرى من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في موارد للتمويل.

16- عروض مكافآت ماستركارد

تُقدم عروض ماستركارد بشكل مستقل من قبل ماستركارد. ولكل عرض شروطه وأحكامه الخاصة التي تقدمها ماستر كارد. يجب على حاملي البطاقات قراءة وفهم شروط وأحكام ماستركارد ذات الصلة قبل استخدام أي عرض مقدم من ماستركارد.

إخلاء مسؤولية:

أ) تصدر بطاقة سهولة الائتمانية من قبل موارد للتمويل حصرياً لعملاء شركة الصكوك الوطنية ش م خ. لا تضع الخدمات المقدّمة للبطاقة الائتمانية ذات العلامة التجارية المشتركة عن طريق طرف ثالث أي إقرار أو توصية من شركة الصكوك الوطنية. لا تقع أية مسؤولية أو مطالبة على شركة الصكوك الوطنية بشأن الخدمات التي يقدمها طرف ثالث مع البطاقة ذات العلامة التجارية المشتركة. في حين أن شركة الصكوك الوطنية ستتخذ أقصى درجات الحذر عند اختيار شريك البطاقة ذات العلامات التجارية المشتركة، فإن شركة الصكوك الوطنية لن تكون مسؤولة عن أي مشاكل تتعلق بالخدمة بسبب الشركاء الخارجين عن سيطرتها. على وجه الخصوص، لا يجوز أن تعتبر شركة الصكوك الوطنية في أي وقت، وكيلا أو شريكاً أو شركة مشتركة لمقدمي الخدمات كطرف ثالث فيما يتعلق بأي بطاقة ذات علامات تجارية مشتركة.

ب) استبعاد المسؤولية مع العميل

لن تتحمل شركة الصكوك الوطنية أية مسؤولية تجاه حامل البطاقة فيما يتعلق ببطاقة الائتمان ذات العلامة التجارية المشتركة أو أي إخفاق من جانب الشريك لهذه البطاقة الائتمانية ذات العلامة التجارية المشتركة بخصوص تقديم المكافآت أو المزايا المتفق عليها.

ج) دور شركة الصكوك الوطنية لأحكام البطاقة الائتمانية

لن تتحمل شركة الصكوك الوطنية مسؤولية أي تغييرات يتم إجراؤها من قبل مشغل بطاقة الائتمان ذات العلامة التجارية المشتركة على الشروط والأحكام المتفق عليها. يقتصر دور شركة الصكوك الوطنية على تنفيذ متطلبات التعهد / الرهن الموقع من قبل العميل.